الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-03-18

الشروق

سباق مع الزمن لتوفير القاعات ومقرات المندوبيات والداخلية تستعجل:

أوامر للولاة بإنجاح تشريعيات 12 جوان

أسماء بهلولي

أمرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ولاة الجمهورية بالشروع رسميا في التحضير لتشريعيات 12 جوان المقبل، من خلال تعليمة مكتوبة تأمر بتسريع دعوة المسؤولين المحليين لتقديم الدعم البشري والمادي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وتجنيد رؤساء البلديات والدوائر لتوفير كافة الإمكانات اللوجستكية من مقرات وتجهيزات تحضيرا للاستحقاق السياسي المقبل.

وجهت مصالح كمال بلجود مراسلة مستعجلة بتاريخ 14 مارس 2021، تحت رقم 2934، إلى الولاة المنتدبين للمقاطعات الإدارية، دعتهم فيها للشروع مباشرة في التحضير لتشريعيات 12 جوان المقبل، من خلال تقديم تعليمات إلى رؤساء المجالس البلدية والأمناء العامين، لتسهيل عمل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وفق ما ينص عليه القانون والمسارعة في تدعيمها بالوسائل البشرية والمادية، خاصة ما تعلق بمقرات المندوبيات البلدية، وحسب ما تنص المراسلة التي اطلعت عليها "الشروق" فإن ولاة الجمهورية مطالبون بالاستعجال في تطبيق هذه القرارات، خاصة وأن الأحزاب السياسية دخلت فعليا في التحضيرات لهذا الموعد السياسي المزمع تنظيمه يوم 12 جوان المقبل. وتأتي مراسلة وزارة الداخلية بناء على المادة 13 من القانون العضوي للانتخابات التي تنص على أنه "تعمل السلطة، بالتنسيق مع السلطات العمومية الأخرى المختصة، على تنفيذ الإجراءات الأمنية من أجل ضمان السير الحسن للعمليات الانتخابية والاستفتائية"، وهي الإجراءات التي باشرتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من خلال توجيه رئيسها محمد شرفي مراسلة إلى المندوبيات الولائية، والتي حدد بموجبها قواعد سير عمل لجان مراجعة القوائم الانتخابية على مستوى البلديات، وذلك تطبيقا لأحكام المادتين 63 و64 من الأمر رقم 21-01 الموافق لـ14 مارس 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات والذي يحدد قواعد سير لجان مراجعة القوائم الانتخابية.

وهو الأمر الذي ينص على أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هي التي تتولى مسك البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة، في حين شددت السلطة في المراسلة ذاتها على أن المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تتولاها اللجان المكلفة بمراجعة القوائم.

وحسب مصالح شرفي، فإن اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية تجتمع في مقر البلدية المعنية وعند الاقتضاء في مقر رسمي آخر معلوم توفره الجماعات المحلية، وبخصوص الجالية الجزائرية في الخارج، فإن مراجعة القوائم تكون داخل مقرات القنصليات، في حين أمرت السلطة لجان مراجعة القوائم الانتخابية بمراقبة مطابقة شروط مراجعة القائمة الانتخابية فيما يخص تسجيلات ناخبي البلدية أو الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج. وتؤكد السلطة المستقلة على ضرورة أن تضبط لجان المراجعة جدولا يتضمن قائمة الناخبين المسجلين الجدد والمشطوبين على أن يضمن المندوب البلدي تعليق الجدول خلال 24 ساعة التي تلي قرار لجنة المراجعة، فيما يتولى أمين اللجنة إيداع نسخة من القائمة الانتخابية النهائية على مستوى أمانة الضبط بالمحكمة المختصة إقليميا وعلى مستوى المندوبية البلدية وعلى مستوى الولاية، يأتي هذا بالتزامن مع تأكيد محمد شرفي رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على أن العديد من التشكيلات الحزبية في البلاد بما فيها المترشحين الأحرار شرعوا قبل يومين بسحب استمارات الترشح لتشريعيات 12 جوان المقبل.

أعضاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات يؤدون اليمين غدا

يؤدي محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وأعضاء مجلسها اليمين القانونية اليوم الخميس أمام مجلس قضاء الجزائر. ويأتي أداء اليمين تبعا لتعيين رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لمحمد شرفي وأعضاء مجلس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وطبقا لأحكام المادة 43 من الأمر 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021. وحدد قانون الانتخابات الجديد في الفصل الثاني المتعلق بتنظيم السلطة الوطنية المستقلة عدد أعضاء مجلس السلطة بعشرين عضوا بدلا من 45 عضوا وفقا لما كانت عليه التشكيلة المنصوص عليها في المرسوم الرئاسي المؤرخ في أكتوبر في 2019.

وينص قانون الانتخابات على أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تتشكل من جهاز تداولي ممثلا في السلطة، وجهاز تنفيذي ممثلا في رئيسها، وتتكون تشكيلة المجلس من 20 عضوا يعينهم رئيس الجمهورية من بين الشخصيات المستقلة، وواحد من الجالية بالخارج لعهدة 6 سنوات غير قابلة للتجديد.

ويعد المجلس نظامه الداخلي فور تنصيبه ويستدعى بقرار من الرئيس أو ثلثي الأعضاء، الذين يؤدون اليمين أمام الجهات القضائية المختصة. ويستفيد أعضاء المندوبيات الولائية والبلدية ومندوبيات الخارج بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من تعويضات بمناسبة تعبئتهم خلال الانتخابات أو فترة مراجعة القوائم الانتخابية، يحددها النظام الداخلي للمجلس. وكان المرسوم الرئاسي المؤرخ في أكتوبر 2019 المتعلق بتقليد رئيس وأعضاء مجلس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في مهامه يشمل 45 عضوا عن كفاءات المجتمع المدني، الجالية، المحامون، القضاة، المحضرون، الشخصيات الوطنية، الكفاءات المهنية، الموثقون، والكفاءات الجامعية.

يؤدي رفقة الأعضاء الجدد اليوم اليمين القانونية

تبون يجدد الثقة في شرفي رئيسا لسلطة الانتخابات

عين رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أعضاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وأعضاء مجلس السلطة المستقلة والذين سيؤدون اليمين القانونية، اليوم الخميس، أمام مجلس قضاء الجزائر، في حدود الساعة الثالثة بعد الزوال. ويؤدي اليوم الخميس، أعضاء الأعضاء الجدد للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، اليمين القانون، أمام مجلس قضاء الجزائر، على الساعة الثالثة زوالا وذلك بعد أن عين رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، رئيس السلطة المستقلة وأعضاء مجلس السلطة. وفي السياق ذاته، ينتظر أن يعلن في الساعات القادمة على قائمة أعضاء مجلس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في إطار تكييف التشكيلة الحالية مع الدستور والقانون العضوي للانتخابات. وحسب معلومات متداولة، فإن رئيس السلطة الوطنية للانتخابات استقبل مساء يوم الأحد الماضي، أعضاء من التشكيلة الحالية وأبلغهم بتجديد رئيس الجمهورية عبد المجيد

تبون الثقة فيهم وعددهم 19 عضوا، بالإضافة إلى رئيس السلطة بعد أن كان عدد أعضاء المجلس 50 عضوا في سبتمبر 2019 التحق اثنين منهم بالطاقم الحكومي وتوفيت واحدة وتسجيل استقالة واحدة. ووفق المعلومات المتداولة، فإن القائمة الجديدة تضم شبلي عبد الرحمان، رحموني عبد الرحمان، آمال داسي، علي بن زادي، تازروتي حفيظة، لعرابة كمال، بوحبل خالد، بوحفص بوعامر، بليليطة عبد المجيد، مسعود عدالة، حاج خديمي، موسى عمارة، حدانة نوفل، العالي بولرباح وبوثرة إسماعيل.

عبد الله نادور

الشعب

بلحيمر:

قانون الانتخابات يضمن نزاهة وشفافية الاستحقاقات

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة، عمار بلحيمر، أمس، أن قانون الانتخابات الأخير أعطى للسلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات كافة الصلاحيات التنظيمية والإدارية التي تؤهلها لضمان النزاهة والشفافية في الانتخابات.

أوضح بلحيمر، في حوار أجراه مع موقع «ديزاد نيوز»، تطرق فيه إلى مختلف المستجدات الأخيرة في البلاد، أن نزاهة الانتخابات تضمنها السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، والتي ظهرت أولى بوادرها خلال الاستفتاء على تعديل الدستور، حيث قدمت نتائجها الحقيقية»، مضيفا أن قانون الانتخابات الأخير «أعطى للسلطة كافة الصلاحيات التنظيمية والإدارية، وعليها تحمل كافة مسؤولياتها في ضمان النزاهة والشفافية في الانتخابات».

وفي رده على سؤال حول معارضة البعض لإجراء الانتخابات، اعتبر الناطق الرسمي للحكومة أن «المعارضة من المكونات التي تساهم في التفاعل وتنشيط الحياة السياسية»، موضحا في هذا الصدد أنه «من يدّعي أنه يمثل الشعب فما عليه إلا تأكيد ذلك عبر الصندوق».

وأبرز أن «الجزائر اليوم في مرحلة جديدة قد تفرز نخبة سياسية لما بعد الحراك، وما على الشعب إلا اختيار من يمثله ولمن يحظى بثقته».

وفي حديثه عن الحراك الشعبي، أكد بلحيمر أنه «تم تجسيد أهم الالتزامات التي وعد بها رئيس الجمهورية منذ اعتلائه سدة الحكم، وهي في طريق التنفيذ، سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، لاسيما تلك التي تتعلق بأمن واستقرار البلاد للحفاظ على سيادة القرار في إطار مؤسساتي ثابت».

وأضاف، أن قانون الانتخابات الجديد أقر جملة من الضمانات وطريقة تصويت حديثة تعتمد على الاقتراع النسبي ومبدأ المناصفة مع تشجيع الشباب على المشاركة، كما تضمن – يضيف بلحيمر – نقطة مهمة وهي المحافظة على المال بعيدا عن أي تأثير على الاختيار الحر للناخبين.

وحذر في هذا الإطار، من تأثر الحراك السلمي بـ»دعوات بعض الأطراف المعادية للجزائر ومنها كذلك بقايا الحركات الإرهابية والانفصالية التي تهدد وحدة الوطن واستقراره باعتماد شعارات مغرضة لها خلفيات خبيثة».

وبخصوص بعض الاتهامات حول غلق المجال الإعلامي وحرية التعبير، رد بلحيمر بالتأكيد على أن «الجزائر الجديدة تولي أهمية أساسية لحرية الصحافة والإعلام باعتباره شريكا للدولة والمحرك الأساسي للتنمية والناقل لانشغالات المواطنين».

محذرا في هذا السياق، من أن «أي محاولة لاستغلال مهنة الصحافة أو أي سلوك يخرج قطار الإعلام عن السبيل الصحيح يعتبر مساسا بحق المواطن في المعلومة الصحيحة».

واعتبر من جهة أخرى أن «الجزائر مستهدفة» وتتعرض باستمرار لحرب إلكترونية شرسة من طرف جهات عدائية بهدف زعزعة استقرارها.

El Watan

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Début de la révision exceptionnelle des listes électorales

La révision exceptionnelle des listes électorales en prévision des élections législatives du 12 juin prochain a débuté mardi et se poursuivra durant huit jours, conformément au décret portant convocation du corps électoral pour ces élections, signé jeudi dernier par le président Abdelmadjid Tebboune. L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a invité, dans un communiqué, les citoyens et les citoyennes non inscrits sur les listes électorales, en particulier ceux âgés de 18 ans le jour du scrutin, à s'inscrire au niveau de la commission communale de révision des listes électorales dans la commune de leur résidence, placée sous l'autorité de l'ANIE. Les électeurs et électrices ayant changé de lieu de résidence doivent, pour leur part, se rapprocher de la commission de révision des listes électorales au niveau de leur nouvelle résidence pour leur réinscription, munis d'une attestation de résidence et d'une pièce d'identité, a ajouté l'ANIE.